مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية www.alkashif.org

الانسحاب الأميركي من العراق

دراسة لمصير المنطقة في السنين القادمة ولأبرز العوامل التي يمكن أن تؤثر في هذا الانسحاب

المؤلف: خبراء في مركز التنبؤات الإستخبارية

جهة الإصدار: مركز التنبؤات الإستخبارية – واشنطن

تاريخ الإصدار : ٥ آذار/ مارس ٢٠١٠

ترجمة : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

في هذا العدد ترجمة **لدراسة إستراتيجية مهمة جداً**، منشورة في **موقع مركز** الزيتونة ومترجمة من قبله . وحسب تصنيف مركز الكاشف تعتبر هذه الدراسة من فئة " **تجب المطالعة**" لأنها تلقي الضوء الكاشف على **السياسة الإستراتيجية** الامريكية في العراق للفترة القادمة .

فيما يلي أهم الأفكار المطروحة في هذه الدراسة:

- إن المكاسب السياسية التي تحققت باندفاع القوات في سنة ٢٠٠٧ في العراق تبقى ضعيفة، والتوترات الطائفية بدأت بالظهور على السطح أصلاً. ويبقى انسحاب القوات الأميركية من العراق متوقفاً على عدد من العوامل. أهم هذه **العوامل قدرة النظام الذي أعقب سقوط البعثيين على البقاء بعد تأسيسه** غداة الغزو الأميركي.
- وستحدد حصيلةُ انتخابات ٧ آذار إلى حدّ بعيد **مسار الصراع الإثني الطائفي**، لا سيما تحديد إن كان **التوازن السياسي** الذي تحقق غداة إنهاء التمرّد السنّي في سنة ٢٠٠٧ **سيستمرّ أم سيتداعى**.
- يعيش الشيعة، المدعومون بإيران التي ترعاهم، حمأة حملة شرسة **لضمان عدم تهديد السنّة لسيطرتهم** التي ضمنوها لأنفسهم خلال السنين السبع الماضية. وبالعكس، لا يشعر السنّة، الذين أنهوا تمرّدهم منذ أقل من ثلاث سنين، بأن وعود التسوية التي قضت بدمج قوات التمرّد في القوات المسلّحة وفي العملية السياسية قد تحققت. وهم **يشعرون بخطر المعاناة من مزيد من التهميش**، وهو خطر يمكن أن يردّوا عليه **بالعودة إلى العنف**.
- وفي هذه الأثناء، يستغلّ الأكراد خط التقسيم **الطائفي لرفع مستوى طموحاتهم** في مسعى للمحافظة على الاستقلال الذاتي الذي تمتعوا به منذ انتهاء حرب الخليج الأولى في سنة ١٩٩١.
- كما سيكون للجهاديين، الذين يسعون لاستغلال الانقسام الإثني الطائفي **لتنفيذ أجندتهم الأممية**، تأثير في كيفية تتابُع عملية الانسحاب.
- امتلكت الجمهورية الإسلامية **نفوذاً عظيماً في العراق، من خلال حلفائها الشيعة**، وهي تستخدمه في بسط هيمنتها على المنطقة. وبالتالي، خدم الحضور المهيمن للجيش الأميركي في العراق وتدخلُ الولايات المتحدة في النظام السياسي كثقل موازن. ومن شأن انسحاب أميركي **إتاحة فرصة لإيران لتعزيز نفوذها** في البلاد.
- تشعر المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأصغر **بالقلق على أمنها** أيضاً في مواجهة تقدم إيران وطموحاتها الإقليمية. على أنه مما سيهدئ من مخاوف الدول العربية هذه **ضمان امتلاك سنّة العراق صلاحيات كافية للخدمة كسدّ منيع في وجه إيران**. لكن من وجهة نظر الدول العربية التي طالما اعتمدت على الضمانات الأمنية الأميركية، **لا يوجد بديل لوجود عسكري أميركي في العراق**.

- يمكن لتركيا، بفضل شراكتها مع الولايات المتحدة، وهواجسها الأمنية من الانفصاليين الأكراد المتمركزين في شمال العراق، وحاجتها إلى الطاقة وقدرتها **على الاضطلاع بدور لاعب إقليمي، أن تملأ الفراغ** الذي سينجم عن خروج الولايات المتحدة . لكن الأمر **سيتطلب بعض الوقت** قبل أن تتمكن أنقرة من السير في حقل الألغام الإثني الطائفي في العراق وضمان تماسك التركيبة الحالية.
- يشكل النهج السياسي للشيعة في العراق، فيما بدأت واشنطن بعملية خفض قواتها، بالاشتراك مع راعيتهم طهران **أهم عامل يمكن أن يهدد خطط الخروج الأميركية.**
- واستباقاً للعملية الانتخابية، **يقود شيعة العراق، تحت شعار تحالف جديد مدعوم من إيران** هو الائتلاف الوطني العراقي، **حملة متجددة وشرسة لاجتثاث البعث** كجزء من جهودهم للحدّ من دخول السنّة النظام السياسي.
- وفي هذه المرّة، يمكن **لتدابير اجتثاث البعث أن تُشعل الصراع الطائفي في البلاد من جديد.** والوضع خطير إلى حدّ أنه دفع إدارة أوباما إلى الكشف عن خطة طارئة بقيت قيد الإعداد مدة طويلة تقوم على إبطاء عملية سحب القوات من أجل التعامل مع أي عنف محتمل.
- وبعبارة أخرى، من غير المرجح أن تؤدي الجهود الأميركية الرامية إلى **احتواء إيران**، وبالتالي احتواء شيعة العراق، إلى تحقيق أية نتائج جوهرية. **لهذا السبب، تساند الولاياتُ المتحدة السنّةَ والقوى الغير طائفية مثل التكتل الذي يقوده رئيس الحكومة المؤقتة السابقة إياد علاّوي.**
- تعتمد الولايات المتحدة على **الأكراد أيضاً في احتواء الشيعة**، لكن هذا الخيار لا يخلو من مشكلات. فالأكراد **يساندون حملة اجتثاث البعث** أيضاً وهم يتنافسون مع السنّة في السيطرة على الأراضي الواقعة في المحافظات الشمالية، وهما قضيتان تخدمان مصالح الشيعة.
- لا يُعرف على وجه التحديد **مدى قدرة الشيعة على تحقيق أهدافهم**، لكنّ جهودهم أقحمتهم في ما يبدو أنه **صراع مرير مع السنّة**، وهو ما قد يؤدي إلى **تهديد خطط الولايات المتحدة** لإعتاق نفسها من العراق.
- في كلتا الحالتين، **يرتبط مستقبل السنّة بشكل وثيق بخطط الانسحاب الأميركية.** فالسنة لا يريدون انسحاب الولايات المتحدة من العراق، ويمكنهم الردّ على الاستفزازات الشيعية لإبطاء الانسحاب الأميركي. كما تريد الولايات المتحدةُ وحلفاؤها في الدول العربية السنّية، لا سيما المملكة العربية السعودية وتركيا، التأكد أيضاً من **تشكيل السنّة جداراً منيعاً في وجه إيران. والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي أن تقوم القوى الخارجية بزيادة نفوذ السنّة إلى حدّ يكفي لتمكينهم من توفير رافعة سياسية كافية في وجه الشيعة.**
- التحدي الذي يواجه الولايات المتحدة هو **إدارة جبهتي هذا الصراع ومساعدة السنّة على زيادة نفوذهم.** ومن شأن **بروز كتلة سنّية قوية مساندة جهود واشنطن** قصيرة المدى للخروج من العراق وكذلك جهودها البعيدة المدى عندما سيؤدي خفض التواجد العسكري الأميركي إلى إضعاف الدعم الأميركي.

- يبقى **الأكراد أهم الحلفاء الذين يمكن للولايات المتحدة** التعويل عليهم في العراق، بعد أن ساعدوا الغزو سنة ٢٠٠٣، وساندوا الجهود الأميركية بعد ذلك لتشكيل حكومة تخلف نظام البعث. لكن يوجد احتكاك بينهم وبين واشنطن التي **تسعى لإيجاد توازن بين الأكراد والسنّة والشيعة**، مع **مراعاة الهواجس التركية** حيال النفوذ الكردي المتنامي في شمال العراق. ومع استعداد الولايات المتحدة للانسحاب، يمكن أن تؤثر المصالحُ الكردية في الجدول الزمني للانسحاب.

- لئن كان الأكراد يريدون وجوداً أميركياً مطولاً في العراق، فهم **يتهيؤون للرحيل المحتوم للقوات الأميركية باستغلال الانقسام الطائفي الشيعي السنّي**. وبرغم ذلك، فهم أنفسهم يبقون في حالة **صراع مرير مع كل من السنّة على الأراضي، ومع الشيعة الذين يسعون لتثبيت سيطرتهم الحديثة** على البلاد مما يجعلهم على طرفي نقيض مع الطموحات الكردية بنيل استقلال ذاتي أوسع.

- يأتي التدخل التركي في مرحلة **تعود فيها تركيا إلى المسرح العالمي بقوة** وتبسط نفوذها في المناطق المتنوعة التي تتدخل فيها، مثل الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى. وبالنظر إلى قرب البلاد من العراق ومصالحها المباشرة فيه، **يشكل العراق نقطة الانطلاق للصعود الجيوسياسي لتركيا** والمكان الذي ستبذل جلّ طاقتها فيه. ومن بين سائر الأماكن التي تسعى إلى إبراز نفوذها فيها، العراق **هو الأقل مقاومة بالنظر** إلى الطبيعة المقسمة للجمهورية العراقية التي نشأت بعد سقوط نظام البعث.

- برغم ما تقدم، **ستتنافس تركيا مع إيران ليس لإيجاد دائرة نفوذ في العراق وحسب**، بل وتملك عدداً أكبر من الحلفاء في الداخل بالنظر إلى التركيبة الإثنية الطائفية في البلاد. **على أن تركيا تملك في النهاية قدرات توسعية أكبر مما تملكه إيران، وعلى الأرجح أن تتمكن من احتواء تحركات طهران في العراق.**

- وفي هذا المسعى، تحظى تركيا **بمساندة الدول العربية السنّية في المنطقة** والتي تعتمد على أنقرة في صدّ الخطر الذي تواجهه من إيران عدوانية.

- والأهم مما تقدم أن **الولايات المتحدة تعتمد على تركيا، وهي حليف وثيق لا ترى الولايات المتحدة** في **صعوده تهديداً لمصالحها إلى الآن**، في إدارة الشرق الأوسط الأوسع لا في إدارة العراق وحسب، في ما تسعى لفك ارتباطها العسكري عن العالم الإسلامي. وبعبارة أخرى، يوجد **تقارب في المصالح الأميركية والتركية في العراق، وهذا سيخدم في تيسير الانسحاب العسكري** الأميركي منه.

- ففي ذروة أعمال العنف في العراق، **ساندت القوى السنّية في المنطقة** المتمرّدين السنّة لضمان عدم هيمنة الشيعة على العراق بالكامل.

- كانت الخطوة الثانية التي باعدت بشدة بين المصالح الأميركية والمصالح الإيرانية، حين سعت الولايات المتحدة، التي **لم تشأ الاعتماد بشدّة على الشيعة** وبالتالي تمكين إيران، **لإعادة السنّة، الذين كان العديد منهم من البعثيين، إلى المعادلة السياسية العراقية**، ولاستغلال الانقسامات الداخلية في صفوف الشيعة بهدف إضعاف النفوذ الإيراني.

- فهناك حيّز للمرونة في حال استدعت الظروف توظيفها، **ويمكن تمديد فترة انتشار الوحدات المتمركزة** في العراق حالياً.

المحتويات

مقدمة ٦
الشيعة ٧
السُنّة ٩
الأكراد ١٠
تركيا ١٢
الدول العربية ١٣
إيران ١٥
الجيش الأميركي ١٧

الانسحاب الأميركي من العراق

دراسة لمصير المنطقة في السنين القادمة ولأبرز العوامل التي يمكن أن تؤثر في هذا الانسحاب

تقديم عن الترجمة

تخطط الولايات المتحدة لسحب كافة قواتها المقاتلة من العراق بحلول نهاية سنة ٢٠١١، ومن المقرر تسريع عملية الانسحاب بعد إجراء الانتخابات البرلمانية في ٧ آذار. على أن تلك الانتخابات يمكن أن تهدد التوترات الداخلية الطائفية الإثنية والقوى الخارجية التي لها مصالح في العراق بزيادة الأمور سوءاً. **سيعاين مركز التنبؤات الإستخبارية في واشنطن العوامل التي يمكن أن تؤثر في الانسحاب وتضع تصوّراً لمصير المنطقة في السنين القادمة.**

بطاقة التعريف بالترجمة

العنوان الأصلي: الانسحاب الأميركي من العراق
المؤلف: خبراء في مركز التنبؤات الإستخبارية
جهة الإصدار: مركز التنبؤات الإستخبارية – واشنطن
تاريخ الإصدار : ٥ آذار/ مارس ٢٠١٠
عدد الصفحات: ١٣ صفحة
جهة الإصدار: مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية
تاريخ الإصدار: ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٠

مقدمة

برغم أن الحرب في أفغانستان تستحوذ على اهتمام الولايات المتحدة، لا يزال أكثر من مئة ألف جندي أميركي يرابطون في العراق. وقد تقرر البدء بسحبهم من هناك بشكل جدّي بعد إجراء الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في ٧ آذار، وسيشمل هذا الإجراء كافة الوحدات المقاتلة على أن يبقى نحو من ٥٠٠٠٠ من جنود الدعم والاستشاريين في البلاد حتى نهاية شهر آب.

على أن المكاسب السياسية التي تحققت باندفاع القوات في سنة ٢٠٠٧ في العراق تبقى ضعيفة، والتوترات الطائفية بدأت بالظهور على السطح أصلاً. ويبقى انسحاب القوات الأميركية من العراق متوقفاً على عدد من العوامل. أهم هذه العوامل قدرة النظام الذي أعقب سقوط البعثيين على البقاء بعد تأسيسه غداة الغزو الأميركي.

حافظ توازن القوى الإثني الطائفي على تماسكه طوال مدة ولاية المجلس النيابي التي تبلغ خمس سنين وإن يكن **برعاية أميركية قوية**. على أن إمكانية استمرار هذا الترتيب **تبقى محلّ تساؤل** مع دنوّ أجل الانسحاب الأميركي وتصاعد التوترات بين الشيعة والسنّة والأكراد، فضلاً عن المنافسات الداخلية القوية داخل هذه الفصائل.

وستحدد حصيلةُ انتخابات ٧ آذار إلى حدّ بعيد مسار الصراع الإثني الطائفي، لا سيما تحديد إن كان التوازن السياسي الذي تحقق غداة إنهاء التمرّد السنّي في سنة ٢٠٠٧ سيستمرّ أم سيتداعى .

يعيش الشيعة، المدعومون بإيران التي ترعاهم، حمأة حملة شرسة لضمان عدم تهديد السنّة لسيطرتهم التي ضمنوها لأنفسهم خلال السنين السبع الماضية . وبالعكس، لا يشعر السنّة، الذين أنهوا تمرّدهم منذ

أقل من ثلاث سنين، بأن وعود التسوية التي قضت بدمج قوات التمرّد في القوات المسلّحة وفي العملية السياسية قد تحققت. وهو يشعرون بخطر المعاناة من مزيد من التهميش، وهو خطر يمكن أن يردّوا عليه بالعودة إلى العنف.

وفي هذه الأثناء، يستغلّ الأكراد خط التقسيم الطائفي لرفع مستوى طموحاتهم في مسعى للمحافظة على الاستقلال الذاتي الذي تمتعوا به منذ انتهاء حرب الخليج الأولى في سنة ١٩٩١.

كما سيكون للجهاديين، الذين يسعون لاستغلال الانقسام الإثني الطائفي لتنفيذ أجندتهم الأممية، تأثير في كيفية تتابُع عملية الانسحاب.

على أن الأحداث والجهات الفاعلة في العراق ليست وحدها التي تشكل خطراً على خطط الانسحاب الأميركي. فمن نتائج إقدام الولايات المتحدة على فرض تغيير النظام في بغداد صعود إيران. امتلكت الجمهورية الإسلامية نفوذاً عظيماً في العراق، من خلال حلفائها الشيعة، وهي تستخدمه في بسط هيمنتها على المنطقة. وبالتالي، خدم الحضور المهيمن للجيش الأميركي في العراق وتدخلُ الولايات المتحدة في النظام السياسي كثقل موازن. ومن شأن انسحاب أميركي إتاحة فرصة لإيران لتعزيز نفوذها في البلاد.

تشعر المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأصغر بالقلق على أمنها أيضاً في مواجهة تقدم إيران وطموحاتها الإقليمية. على أنه مما سيهدئ من مخاوف الدول العربية هذه ضمان امتلاك سنّة العراق صلاحيات كافية للخدمة كسدّ منيع في وجه إيران. لكن من وجهة نظر الدول العربية التي طالما اعتمدت على الضمانات الأمنية الأميركية، لا يوجد بديل لوجود عسكري أميركي في العراق.

توجد عوامل عديدة يمكن أن تنسف المحاولات الأميركية لفك الارتباط مع العراق، لكن يوجد عامل يمكن أن تساعد مصالحُه الجيواستراتيجية الأميركيين على الانسحاب. يمكن لتركيا، بفضل شراكتها مع الولايات المتحدة، وهواجسها الأمنية من الانفصاليين الأكراد المتمركزين في شمال العراق، وحاجتها إلى الطاقة وقدرتها على الاضطلاع بدور لاعب إقليمي، أن تملأ الفراغ الذي سينجم عن خروج الولايات المتحدة. لكن الأمر سيتطلب بعض الوقت قبل أن تتمكن أنقرة من السير في حقل الألغام الإثني الطائفي في العراق وضمان تماسك التركيبة الحالية.

يتهيّأ الجيش الأميركي لخفض مستوى وجوده، **لكن الظروف الجيوسياسية، سواء داخل العراق أم في المنطقة المحيطة به**، عنصر حاسم يقترب من لحظة حاسمة مع إجراء انتخابات آذار.

الشيعة

سادت علاقة معقدة بين شيعة العراق والولايات المتحدة يرجع تاريخها إلى ما قبل الغزو الأميركي للبلاد في سنة ٢٠٠٣. فقد تعاونت عامة الجماعات العراقية الشيعية بشكل وثيق مع واشنطن لإسقاط النظام البعثي أثناء الغزو الأميركي في سنة ٢٠٠٣ أولاً، وفي صياغة ترتيبات سياسية جديدة منذ ذلك الحين **حازوا بموجبها على مكانة مهيمنة ثانياً .**

وفي نفس الوقت، يتمتع العديد من الجماعات الشيعية بعلاقات قوية مع إيران، وهو ما ولّد مصاعب للسياسة الأميركية في العراق طوال السنين السبع المنصرمة. والآن، يشكل النهج السياسي للشيعة في العراق، فيما بدأت واشنطن بعملية خفض قواتها، بالاشتراك مع راعيتهم طهران أهم عامل يمكن أن يهدد خطط الخروج الأميركية.

واستباقاً للعملية الانتخابية، يقود شيعة العراق، تحت شعار تحالف جديد مدعوم من إيران هو الائتلاف الوطني العراقي، حملة متجددة وشرسة لاجتثاث البعث كجزء من جهودهم للحدّ من دخول السنّة النظام السياسي . ولمّا كان الشيعة لا يرغبون في الضغط بشدة إلى حدّ إشعال تمرّد جديد يمكن أن يُضعف المكاسب التي أحرزوها في تثبيت ركائز نفوذهم السياسي، فهم يلجؤون إلى منع انتقائي لقادة معيّنين من خوض الانتخابات في مسعى لاستغلال الانقسامات الداخلية في صفوف السنّة ولمنع حدوث نكسة تعمّ البلاد.

ومع ذلك، ينغمس الشيعة في خطوة خطيرة يمكن أن تزيد الوضع الأمني المتدهور أصلاً سوءاً. كان السنّة قد قاطعوا في معظمهم الانتخابات البرلمانية الأولى التي جرت في ظل الدستور الجديد في كانون الأول ٢٠٠٥ . وفي هذه المرّة، يمكن لتدابير اجتثاث البعث أن تُشعل الصراع الطائفي في البلاد من جديد. والوضع خطير إلى حدّ أنه دفع إدارة أوباما إلى الكشف عن خطة طارئة بقيت قيد الإعداد مدة طويلة تقوم على إبطاء عملية سحب القوات من أجل التعامل مع أي عنف محتمل.

وفي هذه الأثناء، تسعى إيران إلى صياغة تحالف ضمن الطائفة الشيعية، على الرغم من مساندتها للائتلاف الوطني العراقي، والذي ستكون بدونه أكثر الجماعات الإثنية الطائفية معاناة من الانقسامات الداخلية في العراق. ولا يزال ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي ويهيمن عليه حزب الدعوة، **يقاوم عملية الاستيعاب الإيرانية**، لكن على الرغم من محاولات المالكي الوقوف بجانب واشنطن، لا يمكنه التخلّي عن المصالح الطائفية الشيعية جملة واحدة. ولذلك نجده يساند حملة اجتثاث البعث على الرغم من برنامجه السياسي الغير طائفي.

والأهم مما تقدم أن الجهود التي يبذلها المالكي للبقاء في منصب رئيس الوزراء تعني أنه سيكون في حاجة إلى الاعتماد بشدة على الائتلاف الوطني العراقي في تشكيل حكومة ائتلافية بعد انتخابات ٧ آذار. وبعبارة أخرى، من غير المرجح أن تؤدي الجهود الأميركية الرامية إلى احتواء إيران، وبالتالي احتواء شيعة العراق، إلى تحقيق أية نتائج جوهرية. لهذا السبب، تساند الولاياتُ المتحدة السنّةَ والقوى الغير طائفية مثل التكتل الذي يقوده رئيس الحكومة المؤقتة السابقة إياد علاّوي.

تعتمد الولايات المتحدة على الأكراد أيضاً في احتواء الشيعة، لكن هذا الخيار لا يخلو من مشكلات. فالأكراد يساندون حملة اجتثاث البعث أيضاً وهم يتنافسون مع السنّة في السيطرة على الأراضي الواقعة في المحافظات الشمالية، وهما قضيتان تخدمان مصالح الشيعة .

وبالإضافة إلى ذلك، يتبنّى الأكراد وقيادة الائتلاف الوطني العراقي **موقفاً موحداً في المطالبة بالاستقلال الذاتي**. ذلك أن الائتلاف الوطني العراقي يسعى لإقامة منطقة حكم ذاتي فيدرالية في الجنوب على غرار منطقة كردستان في الشمال، فضلاً عن قدرته على تعزيز سيطرته السياسية على بغداد.

لا يُعرف على وجه التحديد مدى قدرة الشيعة على تحقيق أهدافهم، لكنّ جهودهم أقحمتهم في ما يبدو أنه صراع مرير مع السنّة، وهو ما قد يؤدي إلى تهديد خطط الولايات المتحدة لإعتاق نفسها من العراق.

السُنّة

تحوّل السنّة العراقيون من موقع أكبر خصم للخطوة التي أقدمت عليها الولايات المتحدة لتغيير النظام في بغداد إلى موقع الحليف الرئيسي لواشنطن في مسعى لمجابهة تأثير إيران المتعاظم في جارها الغربي. من وجهة نظر السنّة، شكل سقوط النظام البعثي **نهاية السيطرة السنّية التاريخية على البلاد**، وهو سبب إشعالهم تمرّداً دموياً. لكن بعد انقضاء سنين من القتال ضدّ الولايات المتحدة، تبيّن للسنّة أن أفعالهم لا تعمل سوى على تمكين الشيعة وإيران المجاورة، فضلاً عن تنظيم القاعدة الذي خطف قضيتهم للدفع بأجندته الجهادية الأممية الخاصة.

لذلك، عندما اقترب آمر القيادة المركزية الأميركية الجنرال دافيد بيتروس، الذي كان القائد الأعلى للقوات الأميركية في العراق آنذاك، من زعماء العشائر السنّية للتفاوض على إنهاء التمرّد في سنة ٢٠٠٧، سارعوا إلى انتهاز الفرصة.

وموافقتهم على إنهاء التمرّد سمحت للسنّة بدحر الجهاديين الذين كانوا يهددونهم من الداخل **وبتأمين حصة لهم في السلطة في بغداد لمجابهة إيران** . وأصبحت الجماعة السنّية هذه، التي تسمى مجالس الصحوة، مسؤولة عن ضمان الأمن في مناطقها. لكن بسبب المماطلة من جانب الحكومة التي يهيمن عليها الشيعة، لم يتم تجنيد سوى حفنة ضئيلة من المتمرّدين الذين تحوّلوا إلى عناصر ميليشيا أمنية يبلغ عددهم مئة ألف في قوات الأمن الحكومية .

أحرزت مجالس الصحوة قدراً من النجاح في دخول النظام السياسي عبر انتخابات المحافظات التي جرت في كانون الثاني سنة ٢٠٠٩ . وهي تتوقع دخول البرلمان في انتخابات آذار حيث ستسعى للمطالبة بحصة السنّة في الحكومة المركزية. لكنها تواجه هنا أيضاً تحدّياً كبيراً من جانب الشيعة يأخذ شكل حملة اجتثاث البعثيين. وستحدد حصيلة انتخابات آذار بدرجة كبيرة مسار الصراع الإثني الطائفي، وعلى وجه التحديد ستُظهر إن كان التوازن السياسي سينهار أو أنه سيحافظ على الاستقرار المترنّح الذي تم التوصل إليه منذ إنهاء التمرّد السنّي في سنة ٢٠٠٧.

في كلتا الحالتين، يرتبط مستقبل السنّة بشكل وثيق بخطط الانسحاب الأميركية. فالسنة لا يريدون انسحاب الولايات المتحدة من العراق، ويمكنهم الردّ على الاستفزازات الشيعية لإبطاء الانسحاب الأميركي. كما تريد الولايات المتحدةُ وحلفاؤها في الدول العربية السنّية، لا سيما المملكة العربية السعودية وتركيا، التأكد أيضاً من تشكيل السنّة جداراً

منيعاً في وجه إيران. والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي أن تقوم القوى الخارجية بزيادة نفوذ السنّة إلى حدّ يكفي لتمكينهم من توفير رافعة سياسية كافية في وجه الشيعة.

على أن هناك عدداً من العوامل التي تقف في طريق تحقيق هذا الهدف.

فهناك انقسامات داخلية عميقة بين السنّة الذين تعاونوا مع الولايات المتحدة من قبل لإسقاط النظام البعثي وأصبحوا جزءاً من النظام الذي أعقبه (مثل الحزب الإسلامي العراقي الذي يتزعمه نائب الرئيس طارق الهاشمي) وبين العناصر السنّية التي التحقت بالنظام الجديد بعد إنهاء التمرّد السنّي (مثل مجالس الصحوة والجماعات التي انفصلت عن المجالس). كما أن الجماعات السنّية مشتتة من الناحية السياسية باصطفافها بجانب الكتلة السياسية الرئيسية العديدة، منها الكتلة التي يترأسها رئيس الوزراء نوري المالكي، والكتلة التي يترأسها رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي.

يضاف إلى ذلك أن السنّة منقسمون داخلياً في تحالفاتهم مع القوى الإقليمية مثل السعودية وسوريا وتركيا. وخلافاتهم تلعب دوراً مهماً في منع السنّة من التمكن من مواجهة الشيعة ورعاتهم في طهران. على أن أكبر عائق ربما يكون في احتباس السنّة بين الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال، وبخاصة أن أغلب احتياطات الطاقة تقع خارج معاقل السنّة في وسط العراق. وبحكم أن الشيعة يشكلون الأغلبية الساحقة في البلاد، فهم يسيطرون على الجنوب الغني بالنفط وعلى بغداد، في حين يمتد إقليم كردستان نحو الجنوب لانتزاع بعض المناطق من أيدي السنّة.

التحدي الذي يواجه الولايات المتحدة هو إدارة جبهتي هذا الصراع ومساعدة السنّة على زيادة نفوذهم. ومن شأن بروز كتلة سنّية قوية مساندة جهود واشنطن قصيرة المدى للخروج من العراق وكذلك جهودها البعيدة المدى عندما سيؤدي خفض التواجد العسكري الأميركي إلى إضعاف الدعم الأميركي.

الأكراد

يبقى الأكراد أهم الحلفاء الذين يمكن للولايات المتحدة التعويل عليهم في العراق، بعد أن ساعدوا الغزو سنة ٢٠٠٣، وساندوا الجهود الأميركية بعد ذلك لتشكيل حكومة تخلف نظام البعث. لكن يوجد احتكاك بينهم وبين واشنطن التي تسعى لإيجاد توازن بين الأكراد والسنّة والشيعة، مع مراعاة الهواجس التركية حيال النفوذ الكردي المتنامي في شمال العراق. ومع استعداد الولايات المتحدة للانسحاب، يمكن أن تؤثر المصالحُ الكردية في الجدول الزمني للانسحاب.

الأكراد العراقيون أقل عدداً بكثير من الأغلبية العربية في البلاد، ويتواجدون في منطقة محاصرة ويفتقرون إلى أي راعٍ خارجي. **وهم لا يعرفون بناء على ذلك كيف سيؤول وضعهم في العراق بعد رحيل الأميركيين ولذلك فهم يلتزمون موقفاً دفاعياً.**

سيخدم استمرار التواجد العسكري الأميركي مصالحهم في تثبيت ركائز استقلالهم الذاتي وتقويته، ولذلك فإن الوضع المثالي من وجهة نظرهم **يتضمن وجوداً عسكرياً أميركياً دائماً في العراق.** لكن بما أن

انسحاباً سيتم بصورة أو بأخرى، فإن خير ما يأملون به هو المحافظة على قدر كافٍ من الوحدة الداخلية لمقاومة السنّة والشيعة وإيران وتركيا وسوريا، علماً بأن لكافة هذه الأطراف مصلحة في **إبقاء الأكراد محاصرين.**

تشكل المناطق الكردية جزءاً من منطقة حكم ذاتي فيدرالية خاضعة لحكومة إقليم كردستان في التركيبة السياسية التي أعقبت سقوط النظام البعثي . والاختلافات الإثنية بين الأكراد والأغلبية العربية جعلت المناطق الكردية في منأى إلى حدّ بعيد عن العنف الميليشيوي الإثني الذي عاث في باقي أنحاء العراق الفساد بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧. ومع رغبة إدارة أوباما في التمسك بجدول انسحاب قواتها العسكرية، تبرز شكوك جدّية حيال الهدوء النسبي السائد بين الأكراد والعرب .

وعلى الصعيد الداخلي، يعاني الأكراد من انقسامات أضعف بكثير من تلك التي يعاني منها الشيعة والسنّة. وفي السنين الأخيرة، بُذلت محاولات للتقريب بين الحزبين الكرديين الرئيسيَّين، الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود البرزاني رئيس حكومة كردستان والاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه الرئيس العراقي جلال الطالباني **.وقد أثمرت هذه الخطوة عن دمج ميلشيات البشمرغة، التي كانت منظمة منقسمة بموازاة الخطين الحزبيَّين، ضمن قوات الأمن الموحدة لحكومة إقليم كردستان.**

يُرخي تدهور صحة طالباني، ومعه تدهور الصحة السياسية للاتحاد الوطني الكردستاني، ظلالاً من الشكّ على إمكانية استمرار التوازن السياسي الداخلي. وبالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالانقسام الداخلي، **توجد مخاوف جدّية نابعة من خارج أراضي حكومة إقليم كردستان، أي من السنّة والشيعة، لا سيما مع اشتداد التوترات الإثنية الطائفية ثلاثية المحاور في البلاد.**

لئن كان الأكراد يريدون وجوداً أميركياً مطولاً في العراق، فهم يتهيؤون للرحيل المحتوم للقوات الأميركية باستغلال الانقسام الطائفي الشيعي السنّي. وبرغم ذلك، فهم أنفسهم يبقون في حالة صراع مرير مع كل من السنّة على الأراضي، ومع الشيعة الذين يسعون لتثبيت سيطرتهم الحديثة على البلاد مما يجعلهم على طرفي نقيض مع الطموحات الكردية بنيل استقلال ذاتي أوسع.

يمكن لقضية السيطرة على مصادر الطاقة توحيد السنّة والشيعة ضدّ الأكراد بدرجة معيّنة: فالسنّة يريدون السيطرة على منطقة كركوك الغنية بالنفط في الشمال، في حين يريد الشيعة الحدّ من قدرة الأكراد على تصدير الطاقة من إقليم كردستان بمفردهم.

برزت هاتان القضيتان منذ أن بدأ النظام الذي أعقب النظام البعثي بالتبلور، لكن وجود القوات الأميركية في البلاد حال دون تفاقمهما. وبالنظر إلى الانسحاب الأميركي الوشيك وإلى الانتخابات، التي ربما تؤدي إلى إنقاص حصة الأكراد في البرلمان بما أن السنّة لن يقاطعوا الانتخابات كما فعلوا في المرّة السابقة، يُطرح تساؤل حول ما إذا كان في وسع الأكراد

تجنّب الدخول في صراعات خطيرة مع السنّة والشيعة.

تركيا

عارضت تركيا بشدة غزو الولايات المتحدة للعراق في سنة ٢٠٠٣ لخوفها من **تأثير ذلك في الأمن التركي**. تشعر أنقرة بالقلق بشكل خاص من تعزيز النزعة الانفصالية الكردية في شمال العراق. وحتى في عهد النظام البعثي، نشرت تركيا قواتها في شمال العراق ونفّذت حملات برّية عديدة أثناء فترة حكم صدام حسين لإيجاد منطقة **عازلة تصدّ حزب العمال الكردستاني**، الجماعة الكردية المتمردة الرئيسية في تركيا التي تخوض صراعاً انفصالياً كبيراً منذ ثلاثة عقود. فتركيا، التي توجد فيها أقلية كردية هامة والتي تواجه تمرداً انفصالياً خطيراً، ترى في تمكين الأكراد في شمال العراق تهديداً لا يمكن التعايش معه.

لهذا السبب، رفضت تركيا فتح أراضيها للقوات الأميركية قبل غزو العراق، وهو ما أدى إلى سنين من العلاقات المتأزمة مع واشنطن. ولم تستطع تركيا طوال سنين من التدخل في القضية العراقية. وأخيراً، قامت تركيا بتدخل عسكري أحادي في سنة ٢٠٠٧ ضدّ المتمرّدين الأكراد المتمركزين في شمال العراق. **سمحت هذه الخطوة لتركيا بإقحام نفسها في الصراع الدائر في العراق، وتحولت منذ ذلك الحين من معارضة الحرب العراقية إلى الاضطلاع بدور رئيسي في البلاد مع استعداد الولايات المتحدة للانسحاب.**

يأتي التدخل التركي في مرحلة تعود فيها تركيا إلى المسرح العالمي بقوة وتبسط نفوذها في المناطق المتنوعة التي تتدخل فيها، مثل الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى. وبالنظر إلى قرب البلاد من العراق ومصالحها المباشرة فيه، يشكل العراق نقطة الانطلاق للصعود الجيوسياسي لتركيا والمكان الذي ستبذل جلّ طاقتها فيه. ومن بين سائر الأماكن التي تسعى إلى إبراز نفوذها فيها، العراق هو الأقل مقاومة بالنظر إلى الطبيعة المقسمة للجمهورية العراقية التي نشأت بعد سقوط نظام البعث.

في حين يشكل التهديد الكردي الدافع لسياسات التركية الداخلية والخارجية، **يمثّل العراق أيضاً مصدراً بديلاً للطاقة يمكن أن يقلل اعتماد تركيا على روسيا وأذربيجان**، وعلى الخصوص بعد تهافت شركات الطاقة العالمية إلى العمل في تطوير حقول النفط. ومن ناحية أخرى، توفر الصلات التاريخية بين تركيا والعراق (الذي كان إقليمياً تابعاً للإمبراطورية العثمانية) **فرصة لتركيا لكي تكتسب الخبرة وتتحول إلى لاعب أساسي في جارتها العربية الجنوبية.**

برغم ما تقدم، ستتنافس تركيا مع إيران ليس لإيجاد دائرة نفوذ في العراق وحسب، بل وتملك عدداً أكبر من الحلفاء في الداخل بالنظر إلى التركيبة الإثنية الطائفية في البلاد. على أن تركيا تملك في النهاية قدرات توسعية أكبر مما تملكه إيران، وعلى الأرجح أن تتمكن من احتواء تحركات طهران في العراق.

وفي هذا المسعى، تحظى تركيا بمساندة الدول العربية السنّية في المنطقة والتي تعتمد على أنقرة في صدّ الخطر الذي تواجهه من إيران عدوانية.

والأهم مما تقدم أن الولايات المتحدة تعتمد على تركيا، وهي حليف وثيق لا ترى الولايات المتحدة في صعوده تهديداً لمصالحها إلى الآن، في إدارة الشرق الأوسط الأوسع لا في إدارة العراق وحسب، في ما تسعى لفك ارتباطها العسكري عن العالم الإسلامي. وبعبارة أخرى، يوجد تقارب في المصالح الأميركية والتركية في العراق، وهذا سيخدم في تيسير الانسحاب العسكري الأميركي منه.

برغم ما تقدم، توجد عدد من العوامل التي **يمكن أن تؤدي إلى تعقيد الأمور**. فالأكراد العراقيون لا يريدون رؤية تركيا وهي تقضي على الاستقلال الذاتي الذي يتمتعون به في العراق. وبما أن الأتراك والأكراد العراقيين حلفاء للولايات المتحدة، ستكون الولايات المتحدة في حاجة إلى التوصل إلى التوازن الصحيح لئلا تؤدي الأعمال الكردية أو التركية إلى الإخلال بالجدول الزمني للانسحاب الأميركي.

كما أن تركيا تخلّت عن سياستها الخارجية الموالية للغرب بعد أن تمسكت بها طوال الحرب الباردة وتبنّت سياسة أكثر حكمة. يضاف إلى ذلك أن أنقرة تبقى مستاءة من عدم إبداء واشنطن تعاوناً كبيراً معها في التعامل مع المتمردين الأكراد المتمركزين في العراق.

وستعمل تركيا على تيسير خروج الجيش الأميركي من ذلك البلد سيما أن ذلك سيسمح لها بالبروز كلاعب رئيسي فيه. لكن الولايات المتحدة في حاجة إلى استرضاء الأكراد العراقيين للمحافظة على السلم المحلي، وهو الأمر الذي يمكن أن يتعارض مع المصالح التركية ويزيد الأمور تعقيداً مع أنقرة.

الدول العربية

برغم المشكلات التي عانت منها الدول العربية مع صدام، **طالما خدم نظامه وجيشه وأرضه كحاجز بين العالمين العربي والفارسي**. وقد بقي العراق غارقاً طوال عمر الجمهورية الإسلامية تقريباً قبل حرب الخليج سنة ١٩٩١ في حرب مدمّرة مع إيران.

وبرغم الضعف الشديد الذي اعترى العراق مع القضاء على جيشه في سنة ١٩٩١ والعزلة الدولية التي فُرضت عليه بعد ذلك، **لم تبدأ إيران بصعودها كقوة إقليمية مهيمنة إلاّ بعد الغزو الأميركي للعراق في سنة ٢٠٠٣**

عارضت الدولُ العربية بشدّة إسقاط النظام. حتى إن السوريين والكويتيين الذين كانوا سعداء برحيل صدّام نفسه، لم يرغبوا في الإخلال بالتوازن بين العراق وإيران. والمحادثات الأولى التي جرت عبر قناة خلفية بين واشنطن وطهران بشأن مصير العراق بعد رحيل صدام كانت مثار قلق لدى الدول العربية، لكن تلك المحادثات انهارت بعد أن عمدت الولايات المتحدة إلى إشراك السنّة والأكراد في حكومة عراقية وليدة أراد الإيرانيون أن يهيمن الشيعة عليها.

سرعان ما اشتدت الخصومة بين واشنطن وطهران بُعَيد سقوط النظام البعثي وهو الأمر الذي ناسب الدول العربية . سُرَّت تلك الدول للوجود العسكري الأميركي الهائل في بلاد ما بين النهرين والذي خدم

في إحباط الجهود إيران وتشتيت انتباهها. **تبيّن للدول العربية السنّة، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، كيف أن إيران حازت بالتعاون مع سوريا على نفوذ هائل في لبنان بدءاً بعقد الثمانينيات من القرن الماضي.**

وبعد أن أصبح العراق الآن في الفلك الإيراني وبعد أن وسّعت إيران دائرة نفوذها بحيث شملت اليمن، أضحت القوةُ الإقليمية الفارسية قضيةً مركزية.

وبما أن الولايات المتحدة بدأت بتقليص تواجدها في العراق في ما تُبذل جهود قليلة الفائدة لوقف تقدم البرنامج النووي الإيراني، **أضحى كابوس العرب ببروز دولة فارس مهيمنة واقعاً محتملاً.**

برغم ما تقدم، لن تغادر الولاياتُ المتحدة العراق بشكل كامل. ذلك أن نحواً من ٥٠٠٠٠ جندي سيبقون هناك إلى آخر سنة ٢٠١١ حتى في ظل أكثر السيناريوهات تفاؤلاً، والاتفاقات المستقبلية **يمكن أن تُبقى على تواجد عسكري أميركي في البلاد بعد وقت طويل من اشتراط اتفاقية وضعية القوات انسحابها.**

على أن إعادة الانتشار العسكري الأميركي في العراق بالنسبة إلى الدول العربية حلّ مؤقت لمشكلة أعمق وأبعد مدى. ففي ذروة أعمال العنف في العراق، ساندت القوى السنّية في المنطقة المتمرّدين السنّة لضمان عدم هيمنة الشيعة على العراق بالكامل. وستكون الانتخابات البرلمانية القادمة المرّة الأولى التي **تشهد مشاركة سنّية كبيرة في حقبة ما بعد صدام** بما أن عامّة السنّة قاطعوا الانتخابات في سنة ٢٠٠٥.

في حين أن ذلك سيعني زيادة في تمثيل السنّة على الأرجح، تدرك الدول العربية أن العراق بعد صدام تغيّر بشكل جذري. ذلك أن الشيعة يهيمنون على بغداد وعلى الجنوب الآن، وهذه حقيقة ديموغرافية عمرها قرون، لكن لم يسبق أن كانت مقاليد السلطة في يد الشيعة يوماً. والتحول الطائفي في بغداد ليس أكثر من انعكاس للطيف الهائل والواسع للنفوذ الذي باتت إيران تمتلكه في العراق الآن بعد سقوط نظام صدام.

والسؤال الذي تطرحه الدول العربية على المدى البعيد هو **ما الذي يمكن فعله لاحتواء إيران.** إن الانسحاب الأميركي من العراق دليل على الأمور التي ستحدث بعد أن أصبحت الدولة العربية بمفردها على نحو متزايد في التعامل مع القوة الفارسية في المنطقة .

صحيح أن واشنطن ستواصل استخدام قوتها المالية والعسكرية في التأثير في الأحداث في المنطقة، لكنها لن تعيد إقحام قواتها العسكرية بالمستوى الذي كانت عليه أثناء تنفيذ استراتيجية الاندفاع في سنة ٢٠٠٧ في المستقبل المنظور. والدول العربية لم تعدّ خططها الخاصة للتعامل مع صعود إيران، لكنّ الواضح أنه يلزم فعل الكثير لمواجهة النفوذ الفارسي في العراق.

على الصعيد العسكري، ستواصل الاعتماد على المظلّة الأمنية الأميركية في الخليج. وفي نفس الوقت، ستصطف بجانب تركيا لمحاولة احتواء النفوذ الإيراني في العراق بدرجة معيّنة. كما أن الخيارات المتاحة للعرب محدودة بحكم أنهم لا يرغبون في

اندلاع حرب في منطقة الخليج لأنها ستكون تهديداً أعظم خطراً على مصالحهم الذاتية الوطنية الخاصة. من الناحية العملية، ستقف الدول العربية بجانب إجماع دولي وتتجنّب اتخاذ موقف شديد العدوانية مخافة تكبّد مزيد من الخسائر.

إيران

سُرَّت إيران لرؤية الولايات المتحدة وهي تغزو العراق في سنة ٢٠٠٣ **وسهّلت بطريقة معقدة وخفية تحقيق الهدف الأميركي بإزاحة النظام البعثي عن السلطة.** وفي حين يساور طهران القلق من أن انسحاب الولايات المتحدة من العراق يمكن أن **يحرر موارد تمكنها من توجيه ضربة عسكرية** إلى الجمهورية الإسلامية بسبب برنامجها النووي، فهي ترى أيضاً أن **الولايات المتحدة ستُحدث فراغاً في العراق يمكن أن تملأه إيران لتعزيز نفوذها في جارها الغربي.**

بالنسبة إلى إيران، **يشكل العراق تهديداً وفرصة في آن واحد.** إنه تهديد لأن الغزوات انطلقت على مرّ التاريخ من العراق؛ وهو فرصة لأنه بات يخدم كنقطة انطلاق للطموحات الإقليمية الإيرانية بعد أن أصبح تحت السيطرة الفارسية.

ولهذا السبب، تعاونت إيران مع الولايات المتحدة في الجهود التي بذلتها الأخيرة لإسقاط النظام البعثي الذي خاضت معه الجمهورية الإسلامية حرباً طويلة ومكلفة خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي. يضاف إلى ذلك أن الأغلبية الشيعية في العراق، الذين كانوا بمثابة حليف أساسي لواشنطن في إحداث تغيير في النظام، تهيمن عليها من الناحية السياسية كيانات على علاقة وثيقة بإيران. ولذلك، رأى الإيرانيون فائدة مزدوجة في الغزو الأميركي للعراق لأنه خلّص إيران من عدو لدود، ونصّب في مكانه نظاماً صديقاً.

كانت الخطوة الثانية التي باعدت بشدة بين المصالح الأميركية والمصالح الإيرانية، حين سعت الولايات المتحدة، التي لم تشأ الاعتماد بشدّة على الشيعة وبالتالي تمكين إيران، لإعادة السنّة، الذين كان العديد منهم من البعثيين، إلى المعادلة السياسية العراقية، ولاستغلال الانقسامات الداخلية في صفوف الشيعة بهدف إضعاف النفوذ الإيراني. وكانت النتيجة **صراعاً طويلاً بين واشنطن وطهران على بغداد،** وهو الصراع الذي يظل مستمراً حتى مع تركيز الولايات المتحدة على الانسحاب من العراق.

تستخدم إيران عدة أذرع لضمان فرض هيمنتها على العراق. تتمتع إيران بعلاقات وثيقة مع أغلب الأحزاب السياسية الشيعية الرئيسية، وتتمتع بروابط قوية بالمثل مع الجماعات المسلحة الإسلامية الشيعية، ومع الجمعيات الدينية القوية في الجنوب الشيعي فضلاً عن علاقاتها القديمة مع الطيف الكردي الواسع وحتى مع كيانات سنّية (سياسية وعسكرية). **على أن ذراعها الرئيسية هي المجلس الأعلى الإسلامي العراقي بقيادة عمّار الحكيم والائتلاف الوطني العراقي.**

جاء الائتلاف الوطني العراقي الذي تأسس في آب ٢٠٠٩ بالضرورة ثمرة للائتلاف العراقي الموحَّد (الذي تأسس هو الآخر قبل الانتخابات البرلمانية في

سنة ٢٠٠٥). يضمّ الائتلاف الوطني العراقي المجلسَ الأعلى وحركة الزعيم الشيعي العراقي الراديكالي مقتدى الصدر **وهما يُعتبران أقوى اتجاهين طائفيَّين شيعيَّين متنافسَين في البلاد** . يقيم الصدر علاقات مع إيران التي أمضى فيها أغلب النصف الأخير من العقد. حتى إن إيران كانت **قادرة على كبح جماح الصدر** عندما خدم غاياتها.

وبالمثل، أمكن إرجاع موجة فتاكة على الخصوص من العبوات الناسفة التي أُطلق عليها المقذوفات التي تتشكل بالانفجار والتي ابتُلي بها الجنود الأميركيون في ذروة أعمال العنف إلى مصادر إيرانية. وبرغم أن حدّة العنف قد خفت في السنين الأخيرة، **تحتفظ إيران بأرصدتها العسكرية وبقدرتها على إرسال أسلحة إلى العراق لديها القدرة على تعقيد الجهود الأميركية.**

على أن الديناميات والاعتبارات القصيرة المدى تعقّد طريق تحرّك إيران نحو هدفها البعيد المدى المتمثل في تثبيت هيمنتها على العراق. فكلما عجّلت الولايات المتحدة في انسحابها من العراق، كلما عجّلت إيران في ترسيخ نفوذها فيه، **لكنّ الوجود الأميركي في العراق يوفر لإيران رافعة لأنه يردع الأميركيين عن توجيه ضربات عسكرية إلى برنامجها النووي.** وبعبارة أخرى، في حين تريد إيران انسحاب القوات الأميركية من العراق لأنه سيمهد الطريق أمام بسط نفوذها في المنطقة، لا تريد بالمثل امتلاك واشنطن يداً طليقة تمكّنها من القيام بعمل عسكري ضدّها.

وفي حين أن القوات الأميركية لم تعد تلعب ذلك الدور المركزي في الوضع الأمني في العراق مقارنة بسنة ٢٠٠٦، ستكون القوة الوحيدة القادرة على إعادة بسط الاستقرار في حال عمدت إيران إلى إعادة إشعال العنف الطائفي. صحيح أن ذلك أمر **لا تريد إيران القيام به بالضرورة**، لكنه يشكل رادعاً مقنعاً بقدر ما إن إغلاق مضيق هرمز محاولة تحمل في طياتها الفشل بما أنها ستحرم إيران من مستورداتها من البنزين التي هي في أمسّ الحاجة إليها.

تسعى طهران على المدى الطويل لأن تكون بغداد مستقرّة وفي تحالف وثيق معها من غير أن تكون فائقة القوة. وتأمل إيران أيضاً بالهيمنة على كافة أرجاء العراق على المدى الطويل، لا على بغداد وعلى الجنوب الشيعي فقط، وهو ما يعني العمل على تثبيت استقرار سياسي على المدى الطويل في البلاد. ولكي يتم ذلك، يتعيّن إشراك السنّة والأكراد في الحكومة بطريقة ثابتة ودائمة وإن ضعيفة .

وبالقيام بذلك **تقلّص الفرص التي تسمح بعودة ظهور الحركات المسلحة السنّية** التي ستقوّض الاستقرار على المدى البعيد وتتيح فرصاً جديدة لكي تتلاعب قوةٌ خارجية مثل الولايات المتحدة في الوضع المحلي في العراق بعملها كوكيل لها.

وبالمقابل، توجه إيران عدداً من التحديات تتجاوز التفوق على واشنطن في المناورة في بغداد. تشعر تركيا بمزيد من الارتياح لاستعادة دورها السابق كقوة مهيمنة في المنطقة. وستكون أنقرة منافساً أطول بقاء وأكثر مثابرة من الولايات المتحدة في

الشرق الأوسط على العموم، وفي العراق على الخصوص.

يشكل العراق جهة فاعلة في حدّ ذاته. فهو **لا يزال غارقاً إلى الآن في صراع داخلي طائفي على السلطة، لكنه يملك احتياطات نفطية هائلة وغير مستغلّة** . تتطلّع بغداد إلى الوصول إلى المستوى الروسي وحتى السعودي على صعيد صادرات الطاقة التي ستُثري العراق وتقوّيه بشكل كبير ومطلق مقارنة بإيران.

لذلك، يتميز الانسحاب الأميركي في نظر إيران بعيوب على المدى القصير وبمنافع على المدى الطويل . لكنه لا يشكل في النهاية سوى فصل واحد في صراع على الهيمنة على العراق وعلى المنطقة ككل لا بدّ وأنه سيتواصل في ما تبقى من هذا العقد بل وبعد ذلك.

الجيش الأميركي

يبقى نحو من ٩٦٠٠٠ مجنّد ومجندة أميركية على الأرض في العراق حتى تاريخ نشر هذا التقرير. لكنّ كافة الدول الأخرى ومشاة المارينز الأميركية (خلا بضعة مدرّبين ومستشارين ومفرزة من الأمن البحري في السفارة) **أكملوا انسحابهم من البلاد.** واستُبدلت القوات المتعددة الجنسيات في العراق (أم أن أف–العراق وهي الحماية المتعددة الأطراف التي نُفّذت استراتيجية الاندفاع تحت مظلّتها) بقوات العراق الأميركية (يو أس أف–العراق).

عندما بلغت عملية الاندفاع ذروتها في سنة ٢٠٠٧، كانت يوجد نحو من ١٧٠٠٠٠ جندي أميركي على الأرض، واستغرق الأمر قرابة السنة ونصف السنة لتخفيض عديد تلك القوات إلى ٩٦٠٠٠ جندي. **على أنه تم تعليق جدول الانسحاب إلى حين إجراء الانتخابات. ويُتوقع أن يبقى المستوى الحالي للقوات ثابتاً لمدة ستين يوماً بعد إجرائها.**

تتواصل الجهود التي تبذلها قوات العراق الأميركية لمساندة قوات الأمن العراقية، **حيث ينصبّ التركيز أساساً على مهمات التدريب وتقديم المشورة ومساعدة الجيش العراق والشرطة العراقية وشرطة الحدود العراقية.** ولا يزال يجري تسيير بعض الدوريات المشتركة لتسهيل بلوغ تلك الأهداف، لكن المسؤولية اليومية عن الأمن **باتت في أيدي العراقيين الآن بدرجة كبيرة** . وبرغم أن الجنود الأميركيين يجرون مناورات خاصة، يمضي العديد منهم **أغلب وقته في القواعد العملاتية الأمامية.**

إذا سار كل شيء كما هو مخطَّط له، **وهو أمر غير مؤكد بالمرّة،** سيتم سحب نصف القوات المخصصة لقوات العراق الأميركية بوتيرة سريعة بدءاً بمنتصف شهر أيار من أجل الالتزام بالأجل المحدد لسحب كافة القوات "المقاتلة "من البلاد بحلول نهاية شهر آب. وهذا يعني أنه يتعين سحب أكثر من ١٣٠٠٠ جندي (أي ما يكافئ ثلاث فرق مقاتلة بحجم لواء) كل شهر متى بدأ الانسحاب بشكل جدّي.

إن **التحدي اللوجستي** الهائل المتمثل في معاينة سائر المركبات والمعدات والعتاد العسكري، فضلاً عن تسليم المنشآت للعراقيين، صعب إلى حدّ بعيد. لكنّ الجيش الأميركي قوة لوجستية لا تُضاهى، ونقل جبال من الموادّ هي صنعته.

على أن هناك قيوداً عملية على صعيد قدرة المنشآت التي في الكويت ستؤثر في وتيرة الانسحاب، مثل عنابر الغسيل لتنظيف المركبات قبل تحميلها على متن السفن. لكن على افتراض توافر ظروف مواتية بعد الانتخابات، **يعتقد الجيش الأميركي أن تخفيض القوات إلى ٥٠٠٠٠ جندي، مع سحب كافة القوات "المقاتلة"، أمر ممكن بحلول نهاية آب، بما يتفق والمهلة المحددة حالياً.**

في تلك المرحلة، **ستركز القوات الأميركية على التدريب وتقديم المشورة والمساعدة وتقديم وسائل الدعم الأخرى.** لكن تجدر الإشارة إلى أن العديد من الوحدات التي تؤدي وظائف التدريب وتقديم المشورة عبارة عن تشكيلات قتالية أعيد تجهيزها، وستسهر الوحدات الأخرى على ضمان أمن القوات والمنشآت الأميركية. **لذلك فإن مقولة أنه لن توجد على أرض العراق قوة أميركية مقاتلة في أيلول خاطئة بعض الشيء.**

على أن الوجود الأميركي في العراق أقل مما كان عليه عندما بدأ الغزو، **وفي مرحلة معيّنة في الشهور القادمة، سيكون الجنود المنتشرون في أفغانستان أكثر عدداً من الجنود المتمركزين في العراق.**

ولهذا التحوّل أهمية مركزية بالنسبة إلى القوة القتالية البرّية الأميركية. فهناك حيّز للمرونة في حال استدعت الظروف توظيفها، ويمكن تمديد فترة انتشار الوحدات المتمركزة في العراق حالياً. لكنّ مقاييس انتشار القوات والقوة البشرية اللازمة للاندفاع في أفغانستان تعتمد إلى حدّ ما على عدم إبقاء أكثر من ٥٠٠٠٠ جندي في العراق في النصف الأخير من العام ٢٠١٠ وما بعده. لذلك فإن استخدام القوة القتالية البرّية في العراق مترابط مع استخدام نظيرتها في أفغانستان .

تسعى الولايات المتحدة إلى خفض التزامها العسكري بالعراق بدرجة كبيرة لا من أجل إخراج نفسها منه وحسب، بل ومن أجل زيادة تركيز مواردها وجهودها على أفغانستان. وهي فعلت كل ما تستطيع من الناحية العسكرية وهي تترقب من الناحية الفعلية **ثبات الأوضاع السياسية المحلية في العراق** أثناء فترة الانتخابات وبعدها. وبعبارة أخرى، لم يعد الجيش الأميركي راعي السلام في العراق. وستكون الانتخابات وانتقال السلطة الذي يليها اختباراً يحدد إن كان في استطاعة العراقيين المحافظة على السلم بأنفسهم، **وربما يعتمد الانسحاب الأميركي على كيفية إجابة العراقيين عن هذا السؤال.**

المصدر: مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية – سلسلة ترجمات (١٥٣) – ٢٠١٠/٤/١٥